في ندوة نظمها «مركز طروس» بمشاركة نخبة من المفكرين والأكاديميين

«خور عبدالله».. تأكيد السيادة الكويتية في مواجهة التحديات التاريخية والقانونية

الثنيان استعرض مراحل تأسيس الكويت وتعزيز سيادتها مؤكداً أهمية الدبلوماسية الشعبية

العبدالجليل: خريطة نيبور والتقارير البريطانية تؤكد تبعية خور عبدالله للكويت منذ 1772

رئيس مركز طروس للدراسات والاستشارات أ. محمد الثنيان

المحامي عبد العزيز السيف

القحطاني: القبائل والوثائق التاريخية شكلت حدود الكويت مع العراق

السيف: قانون البحار يثبت تقسيم خور عبدالله بالتساوي بين الكويت والعراق

الحبيب حذر من تأثير الفساد والتيارات السياسية على قرارات المحكمة الاتحادية العراقية

رئيس مركز سدرة للدراسات منذر الحبيب

جانب من الحضور

أقام مركز طروس مساء الأحد الماضي، ندوة بعنوان «خور عبدالله.. في ميزان الحقائق التاريخية والقانونية والسياسية»، بحضور رئيس مركز طروس للدراسات والاستشارات أ. محمد الثنيان، استضاف خلالها نخبة من المفكرين والأكاديميين للتباحث حول هذه قضية «خور عبدالله»، وشملت الندوة أربعة محاور مهمة، تحدث في المحور الأول «خور عبدالله من الناحية التاريخية» الدكتور حمد القحطاني، وكان المحور الثاني «خور عبدالله في الوثائق التاريخية» وتحدث فيه أ. فهد غازي العبدالجليل، وتناول المحور الثالث «خور عبدالله من الناحية السياسية والقانونية» المحامي أ. عبدالعزيز السيف وشرح المحور الرابع أ. منذر الحبيب الذي حمل عنوان «حكم المحكمة الاتحادية».

السيادة الكويتية

قال رئيس مركز طروس للدراسات والاستشارات أ. محمد الثنيان في كلمته، إن قضية «خور عبدالله» تمثل إحدى أهم القضايا التاريخية والسياسية والقانونية المرتبطة بالسيادة الكويتية، وأشار إلى أن مركز طروس يسعى من خلال هذا النقاش، الذي يجمع نخبة من المفكرين والأكاديميين، إلى تثبيت الحقائق التاريخية والقانونية عبر الوثائق والخرائط، مؤكداً أن السيادة التاريخية لا يمكن التنازل عن أي جزء منها، لأن التنازل عن جزء من التاريخ يعني التنازل عنه كله.

وأوضح الثنيان، أن الدبلوماسية الشعبية التي تخاطب الجماهير وتعتمد على مؤسسات المجتمع المدني كقوة ناعمة، لا تقل أهمية عن الدبلوماسية السياسية، خاصة في قضية مثل «خور عبدالله»، وشدد على ضرورة أن يكون للشعب صوت في هذه القضية من خلال الوثائق التاريخية والقانونية والسياسية، لتعزيز الحقائق أمام الشعوب.

وأشار الثنيان، إلى أن تاريخ الكويت يتسم بالثبات منذ أكثر من 300 عام، ويمكن تلخيصه في أربع مراحل رئيسية: الأولى، تأسيس الدولة في عهد الشيخ صباح الأول في بدايات القرن الثامن عشر؛ والثانية، تجديد وتحديث الدولة في عهد الشيخ مبارك الصباح الذي حمى حدودها؛ والثالثة، توثيق العهود الرسمية في الأمم المتحدة في عهد الشيخ عبدالله السالم، أبو الدستور؛ والرابعة، المرحلة الحالية التي تركز على تعزيز السيادة الداخلية والسياسة الخارجية، مؤكداً أن هذه المراحل تُبرهن الجذور التاريخية العميقة للكويت وسيادتها، بما في ذلك قضية «خور عبدالله».

الوثائق والخرائط

أكد رئيس الجمعية الكويتية للتراث، فهد غازي العبد الجليل، أن قضية «خور عبدالله» ليست جديدة، بل تُثار بشكل متكرر، مشيراً إلى أنه تناولها عام 2017 رداً على مظاهرات شعبية في العراق، مستنداً إلى خريطة نيبور التاريخية.

وأوضح العبد الجليل، أن القضية انتقلت اليوم من الطابع الشعبي إلى الرسمي والحكومي، مما يستدعي تعزيز الدبلوماسية الشعبية لتوضيح الحقائق التاريخية والقانونية المثبتة التي تؤكد أن خور عبدالله جزء من الكويت.

وأشار العبد الجليل إلى أن الكويت، منذ تأسيسها، ركزت على تطوير ممراتها المائية، حيث بدأت العلاقات التجارية مع شبه القارة الهندية عام 1775 بعد نقل الوكالة التجارية البريطانية إلى الكويت.

وأكد أن أقدم ذكر لخور عبدالله جاء في خريطة كارستين نيبور عام 1772، التي وثقت شبه الجزيرة العربية وأظهرت خور عبدالله وبوبيان وفيلكا ضمن حدود الكويت، مشدداً على أن تسمية الخور تعود إلى الشيخ عبدالله الصباح (1763-1814) وليس إلى شخصية وهمية كما يُروج البعض.

واستشهد العبد الجليل بمقابلة إذاعية عام 1970 مع المعمر سعد عبدالله سعد العبيد، الذي أكد أن الشيخ عبدالله الصباح طور خور عبدالله بناءً على طلب تجار الشمال لتقصير المسافة للسفن القادمة من موانئ مثل بندر معشور وديلم.

كما أشار العبد الجليل إلى تقرير الهيدروغرافي النرويجي كوشيرون عام 1959، الذي حدد الحدود البحرية العراقية وأودع تقريره لدى محكمة العدل الدولية، مؤكداً تبعية خور عبدالله للكويت.

وأضاف العبد الجليل، أن تقارير بريطانية عام 1906، منشورة في صحيفتي "إكزامينار" و"دايلي تيليغراف" الأستراليتين، أكدت تبعية خور عبدالله للكويت بناءً على مسح بحري دقيق، مشيراً إلى تقرير الوكالة السياسية البريطانية في بوشهر عام 1906، أكد أن خور عبدالله يقع شمال الكويت ضمن حدودها.

وختم العبد الجليل بالتأكيد أن المصادر التاريخية والقانونية والمعاهدات تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن خور عبدالله كويتي، محذراً من أن إثارة هذه القضية من قبل الجانب العراقي، خاصة على المستوى الرسمي، لن تخدم العراق بل ستعيق استعادة ثقة الكويتيين، داعياً العراق إلى التعامل بعقلانية وتجنب الاستفزاز، مشدداً على أن إثارة مثل هذه المواضيع المحسومة تعيد العلاقات إلى نقطة الصفر بعد أحداث 1990، معرباً عن أمله في أن تتعامل الكويت مع الموضوع بحكمة لإنهائه بسرعة.

المحاور التاريخية

من جانبه، أوضح أستاذ التاريخ في جامعة الكويت د. حمد القحطاني، في حديثه عن قضية «خور عبدالله» من منظور تاريخي، أن تحديد الحدود قديماً كان يعتمد على المناطق الجغرافية والآبار والقبائل، حيث كانت القبائل تُحدد تبعيتها للكويت أو العراق أو غيرهما، مثل قبائل نجد أو بني علي بين مصر وليبيا. وأشار إلى أن اسم "الكويت" ظهر تاريخياً قبل وصول الأوروبيين، حيث كتب المستكشف نيبور عام 1765 اسم "الكويت" بدلاً من "قرين" بعد استفساره من الأهالي، مما يؤكد تاريخية التسمية.

وأضاف القحطاني، أن اتفاقية 1913 الأنجلو-عثمانية، الموقعة بين وزير خارجية الدولة العثمانية إبراهيم حقي ووزير خارجية بريطانيا، تعد من أهم الوثائق التاريخية لتحديد حدود الكويت، حيث نصت المادة 9 على أن الحدود تمتد من مصب خور الزبير شمالاً غرباً، تاركة أم قصر لولاية البصرة، وخور عبدالله كحد مشترك بين الكويت والعراق، وهو ما يؤكد أن خور عبدالله ليس محل نزاع.

وأشار القحطاني، إلى أنه بعد هزيمة الدولة العثمانية، تحركت بريطانيا عام 1921 لتشكيل العراق الحديث تحت الانتداب البريطاني، حيث تم اختيار فيصل بن الحسين ملكاً رغم أصله الحجازي. وللانضمام إلى عصبة الأمم عام 1932، أرسل نوري السعيد رسالة لتحديد الحدود مع دول الجوار، بما فيها الكويت، ووافق عليها الشيخ أحمد الجابر، لتصبح اتفاقية 1932 أساساً للحدود.

وأكد القحطاني، أن هذه الإتفاقية تم تأكيدها لاحقاً في اتفاقية حسن الجوار عام 1963، الموقعة بين الشيخ صباح السالم وأحمد حسن البكر، والتي استندت إلى حدود 1932.

وأضاف القحطاني، أن قرار مجلس الأمن 833 لعام 1993، الصادر بعد تحرير الكويت بقرار 678 عام 1990، حدد الحدود بشكل نهائي عبر الأمم المتحدة، وهو قرار ملزم للدولتين، مما يجعل الحدود بين الكويت والعراق واضحة وثابتة.

وختم القحطاني بالتأكيد على أن محاولات الحكومات العراقية المتعاقبة لتجاهل أو إلغاء الاتفاقيات التاريخية، كما حدث في عهد عبد الكريم قاسم عام 1961 أو غزو 1990، لا تنسف الثوابت التاريخية والقانونية، مشدداً على أن حدود الكويت مع العراق، بما فيها خور عبدالله، محددة بدقة وفق الاتفاقيات والقرارات الدولية.

الجانب القانوني

أكد المحامي عبد العزيز السيف، أن قضية «خور عبدالله» تتضمن شقاً تاريخياً وقانونياً، مشيراً إلى أن الكويت كانت دولة مستقلة قبل عام 1920، بينما كانت البصرة وبغداد والموصل تابعة للدولة العثمانية. ونفى السيف ادعاءات اعتبار الكويت تابعة للعراق عبر الدولة العثمانية، موضحاً أن الكويت لم تدفع ضرائب للعثمانيين، وكانت ترفض تسليم الفارين منهم، وخاضت حروبها بقواتها الخاصة، مما يثبت استقلاليتها.

وأوضح السيف، أن اتفاقية 1913 الأنجلو-عثمانية أقرت بتبعية أم قصر وسفوان للدولة العثمانية، بينما جزيرتا وربة وبوبيان كانتا للكويت، لكنها لم تُصدّق بسبب الحرب العالمية الأولى، مشيراً إلى أن العراق، عند انضمامه لعصبة الأمم، حدد حدوده مع الكويت عبر مراسلات نوري السعيد، واعترف بها رسمياً في الستينيات بتعيين سفير.

وأكد السيف، أن ترسيم الحدود يمر بثلاث مراحل: التعريف النظري، التحديد على الخرائط، والتعليم على الأرض، مشيراً إلى أن الحدود "العراقية-الكويتية" مُثبتة بقرار الأمم المتحدة 833 لعام 1993، الذي وافقت عليه الدولتان.

وأضاف السيف، أن اتفاقية 2012 تخص الملاحة البحرية فقط وليس الحدود، وتمت المصادقة عليها من البرلمان العراقي والحكومة والرئيس، وأودعت لدى الأمم المتحدة، ورفضت المحكمة الاتحادية العراقية الطعن بها عام 2014، لكنها أبطلتها بعد عشر سنوات في حكم وصفه السيف بأنه تاريخي وليس قانونياً، مؤكداً أنه لا يؤثر على الحدود.

وأوضح السيف، أن قانون البحار لعام 1982 يحدد تقاسم خور عبدالله بالتساوي بين الكويت والعراق عبر خط الوسط، كما أكدت خريطة أعدتها وزارة النفط العراقية عام 1959.

ورد السيف، على ادعاءات بأن الجانب الكويتي يحتوي مياهاً أفضل، قائلاً إن هذا أمر جغرافي طبيعي، ولا يبرر المطالبة بتغيير الحدود، مشدداً على أن القرارات الأممية والاتفاقيات الدولية والمنطق تؤكد تقاسم الخور بالتساوي.

وأشار السيف، إلى أن بعض الأطراف تمارس "تجهيل الشعوب" بنقل نصوص جزئية من الاتفاقيات، مثل الادعاء بإمكانية إنهاء الاتفاقية بإشعار لمدة 6 أشهر، متجاهلين شرط موافقة الطرفين وفق المادة 16. واستشهد السيف بقضيتين دوليتين: الأولى بين الدنمارك والنرويج حول غرينلاند، حيث أنصفت المحكمة الدولية الدنمارك رغم ادعاءات النرويج بعدم دستورية التوقيع، والثانية بين الأوروغواي وبريطانيا، حيث أقرت قاعدة عرفية بقبول الاتفاقية بعد مضي المدة، مؤكداً أن قانون فيينا للمعاهدات يمنع الاحتجاج بالقوانين الداخلية لإلغاء الاتفاقيات الدولية.

وختم السيف بالتأكيد على أن الكويت والعراق جيران لا تتغير جغرافيتهما، داعياً إلى الحكمة والتعامل بالحجة والبراهين بدلاً من التجاوزات أو التصعيد، مشدداً على التزام الكويت باتفاقياتها أمام الله والعالم، ومواجهة أي ظلم بالمنطق والأدلة القانونية.

حكم المحكمة الاتحادية

من ناحيته، قال رئيس مركز سدرة للدراسات ومؤلف كتاب «آراء كويتية في المسألة العراقية» الأستاذ منذر الحبيب، إن العراق منذ خروجه من الفصل السابع قبل ثلاث سنوات، بدأ يعزز دوره في المجتمع الدولي من خلال تعزيز التجارة والوساطات الإقليمية والدولية مع دول مثل إيران، الولايات المتحدة، تركيا، وقوات سوريا الديمقراطية، إلى جانب استضافة اجتماعات الجامعة العربية، مما يعكس ثقة المجتمع الدولي به.

وأشار الحبيب، إلى مشروع "طريق التنمية" الطموح الذي يجذب استثمارات من دول مثل تركيا، الإمارات، وقطر، مؤكداً أن العراق يعمل على بناء نفسه وتعزيز ثقته الدولية.

ومع ذلك، أوضح الحبيب، أن الفساد المستشري داخل العراق والسيطرة الحزبية على مؤسسات الدولة، بما فيها المحكمة الاتحادية، تشكل تحديات كبيرة، مشيراً إلى أن تدخلات الأحزاب السياسية أضعفت المحكمة، حيث اتُهمت بالتحيز في قرارات مثل تفسير "الكتلة الأكبر" عام 2010 وتحييد كتلة مقتدى الصدر، مما أثار شبهات حول نزاهتها.

وحول اتفاقية «خور عبدالله»، أكد الحبيب، أنها اتفاقية دولية وليست داخلية، وأن أي عبث بها من قبل تيارات سياسية لمصالح حزبية أو خارجية سيؤثر سلباً على طموحات العراق الدولية واستثماراته.

وأعرب الحبيب، عن قلقه من أن قرار المحكمة الاتحادية بإلغاء الاتفاقية قد يهدد ثقة المستثمرين الدوليين، مشيراً إلى أن الاعتماد على مصادر غير دقيقة وتأثير اليمين المتطرف في العراق، الذي يروج لمعلومات مضللة ويتبنى سياسات حمائية، يزيد من تعقيد المشهد.

وأضاف الحبيب، أن اليمين المتطرف، الذي برز بشكل واضح منذ 2010، يعتمد استراتيجية نشر معلومات مضللة لتشويه صورة دول مثل الكويت، مستغلاً الفساد والإحباط الشعبي لتقديم نفسه كبديل دون تقديم حلول حقيقية، مشيراً إلى أن هذه الجماعات، بقيادة شخصيات مثل عامر عبدالجبار، تستخدم قضية «خور عبدالله» لتصعيد التوترات، مما يؤثر على الثقة الدولية بالعراق.

وختم الحبيب بالتأكيد على أن قرار المحكمة الاتحادية المرتقب بعد 21 يوماً، بالتزامن مع الانتخابات المقررة في 11 نوفمبر 2025، قد يزيد من التصعيد الإعلامي والسياسي، محذراً من أن هذه التطورات قد تؤثر سلباً على دور العراق الدولي وثقة المستثمرين إذا لم تُعالج بحكمة وشفافية.